ملحق أسبوعي يصدر عن مؤسسة
المدى للإعلام والثقافة والفنون

فخري كريم
رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير

العدد (5412) السنة العشرون - الاثنين (17) نيسان 2023
www.almadasupplements.com

ذاكرة عراقية

من ذكريات شرطة بغداد



من ذكريات مدير شرطة في بغداد

الفريق عبد الجبار الراوي



عندما التحقت بوظيفة معاون مدير شرطة لواء بغداد في الكرخ في ١٧ تشرين الاول ١٩٢٦،كنت احرص ان احضر بنفسي التحقيق في جميع جرائم الجنايات التي تحدث في منطقتي، اذ كنت مخولا سلطة محقق، وكنت انظم بنفسي ايضا التقارير الخاصة بالجرائم التي تحدث، اذ كان هدفي وحرصي منصبين على استتباب الأمن، وذلك بمراقبة الدوريات، والتحقيقات، والقائمين بها ليلا ونهارا، لانني كنت وما زلت اعتقد ان قطع دابر الجرائم، يتوقف بالدرجة الاولى على صدق الموظفين المباشرين للتحقيق واخلاصهم.

كان للموظفين البريطانيين في هذا الدور، نفوذ وسلطة كبيرة. فقد كان في مقر مديرية شرطة لواء بغداد ضابطا تفتيش بريطانيان، هما: (ميجر بتلر) و(كابتن كنس). وكان الضباط العراقيون، ومدير شرطة اللواء، يتهيبون منهما، ويحسبون لهما حسابا، وهما تابعان لمفتش الشرطة العام (كولونيل برسكوت) صاحب النفوذ والسلطة في مديرية الشرطة العامة، وهو يستمد سلطته من (كنهان كورنوالس) مستشار وزارة الداخلية المسيطرة عليها، ومع ذلك كان مدير الشرطة العام الحاج سليم يقف بوجه (كولونيل برسكوت) بقوة ويتصدى لنفوذه.وكان في مركز شرطة السراي عريف بريطاني يدعى (سارجنت دين)، ومفوض هندي يدعى (واجه)، وكان (واجه) يقوم بتعليم المفوضين الذين يعينون حديثا في غرفة تقع فوق سطح مديرية شرطة بغداد.

مشكلة مامور مركز شرطة الكرخ

تبين لي بوضوح، من تحقيقاتي، ان مأمور مركز شرطة الكرخ توفيق له علاقة بالسراق، وهو متفق معهم في السرقات، وحين يتولى التحقيق يكشف طرقا من القضية على نحو يبقي معه الفاعل مجهولا، ويظهر قسما من المسروقات فقط، ويبقي المهم منها مكتوما، فيأخذ من اللصوص نصيبه، وينال من رؤسائه الشكر والاكرام المادي على كشفه السرقة. وقد تمكنت ان اثبت ذلك في قضية خاصة، بالرغم من الصعوبات التي صادفتها، وسجلت القضية ضده. فلما علم بالامر، راجع صابطي التفتيش البريطانيين، اللذين كانت له علاقة بهما، فاسرا في اذن المدير ان يعترض على اجراءاتي بلزوم اخذ موافقته اولا، قبل تسجيل القضية ضد المفوض توفيق. فلم التفت الى اعتراض المدير، بعد ان بينت له ان تسجيل الدعاوى ضد اي انسان كان، لا يستدعي اذنا. وبقيت المجادلة التحريرية بيني وبين المدير الى ان انهيت التحقيق، ورفعت الاوراق اليه طالبا محاكمة مامور المركز، لأن الادلة كانت كافية لإدانته. لكن هذا الاصرار مني ادى الى نقلي الى شرطة لواء ديالى، تخلصا مني، بغية انقاذ مامور المركز من المحاكمة، مسايرة لضابطي التفتيش البريطانيين اللذين يحميانه. وبعد ان نقلت الى لواء ديالى في ٢٤ ايار ١٩٢٧، جاء مدير الشرطة العام الحاج سليم الى بعقوبا للتفتيش، فقال لي: لقد عاقبنا المفوض توفيق بتنزيل درجته وتغريمه غرامة نقدية، فهل يرضيك ذلك؟ فقلت له. كنت افضل ان يساق الى المحكمة لكي تبرهن الشرطة بوضوح انها لا تتستر على عيوب المنتسبين اليها، ولكي يكون هذا الاجراء رادعا للاخرين الذين تحدثهم نفوسهم بالاساءة الى واجباتهم.

مديرية شرطة لواء بغداد

كان منصبي الاصلي هو معاون مدير الشرطة العام لشعبة الحركات، الا ان الوزارة طلبت مني في ٢٥ ايلول ١٩٣٥ ان اشغل منصب مدير شرطة لواء بغداد، فوجدت تشكيلات المديرية باقية على ما كانت عليه يوم كنت معاونا لمدير شرطة بغداد في الكرخ، مضافا اليها معاونية شرطة النقليات والمرور.

العدالة والأمان

وجدت في شرطة بغداد بعض الامور التي عددتها مخالفة للعدالة، اذ كان "المشبوهون" بالسرقات يحتجزون في المراكز ليلا، خوفا من ارتكابهم السرقة. فلم اقتنع بهذا الاجراء المقيد للحرية والمخالف للعدالة، فالشخص اما ان يكون بريئا فتترك له حريته، واما ان يثبت ارتكابه جرما ما، فيجب تقديمه الى المحاكمة.

لذلك ابطلت هذا الاجراء، وانشأت خفارة للمراكز، واخرى لمرابة الدوريات وجعلت الدوريات والحراس مسؤولين عن حوادث السرقة باعتبارهم اما شركاء في الجريمة، واما مهملين لواجباتهم، وكنت كلما حدثت سرقة في منطقة ما، اطلب توقيف حراسها ودورياتها باعتبارهم مهملين لواجباتهم. وباتخاذ هاتين الخطوتين انعدمت السرقة تقريبا. والأمر الآخر الذي لم يوافقني فابطلته، هو قيام الشرطة، خلال الليل، بطرق ابواب الاشخاص المحكوم عليها بوضعهم تحت مراقبة الشرطة، ليظهروا مبرهنين وجودهم في الدار، وخاصة الاشخاص المحكومين بسبب قضايا وطنية بتاثير من النفوذ البريطاني في الدولة، مثل: ذيبان الغبان، ومحمد الجرجفجي. اذ لو لم يكن النفوذ البريطاني، لما اصبحت اعمالهم تعد رائم يعاقب عليها.

كان كل همي ان ينام الناس في بيوتهم مطمئنين ملء عيونهم، امنين.



طلب توقيف جورج نعيم

في احد الأيام، كلمني وزير الداخلية بالهاتف طالبا توقيف رجل اسمه جورج نعيم، فاجبته: من المفضل لو جاءني هذا الامر عن طريق متصرف لواء بغداد. فوافقني على ذلك. وبعد ساعة كلمني متصرف لواء بغداد طالبا مني توقيف الشخص ذاته، فطلبت ان يعزز الطلب تحريريا. فاجاب موافقا. وقد كنت اقصد ان اشعره بالمسؤولية المترتبة على طلب التوقيف الكيفي، لأن للتوقيف طرفا مألوفة. فلما وصل الكتاب، عرف المتصرف قصدي، فاوعز بسحبه وانا خارج الدائرة. وفي اليوم التالي كلمني وزير الداخلية غاضبا، مستفسرا عن سبب عدم توقيف جورج نعيم. وبعد ان افهمته السبب، بينت له ان هناك طرقا قانونية للتوقيف. وان التوقيف على هذا لشكل يمكن ان يجري في المناطق التي يطبق فيها نظام دعاوى العشائر، وليس في العاصمة، واضفت مستفسرا: ما سبب طلبكم توقيف جورج نعيم؟ فقال: انه متهم بكونه وسيط رشوة بين مدير الصحة العام وبطيخة اخوان، وقصدنا ان نقدمه الى المحكمة، وهو يريد ان يهرب الى ايران. فقلت له: ان سلوك الطريق القانوني هو الاصلح والاحسن. قال: كيف نمنعه من السفر؟ قلت له: انا اضمن ذلك، الا انني اريد معرفة كيفية ثبوت التهمة عليه؟ فقال: ان ذلك ثابتٍ بقرار لجنة الانضباط العام. فقلت له: اصبح الامر هيناً، ساطلب من مديرية السفر تأخير معاملة جواز السفر لديها، ومن مديرية التحقيقات الجنائية مراقبته، وانتم زودوا المدعي العام بنسخة من قرار لجنة الانضباط العام لتقديمها الى الحاكم، (القاضي) لإصدار مذكرة بتوقيف جورج نعيم. وبهذه الطريقة حلت هذه المشكلة.

مديرية الشرطة العامة

شغلت منصب مدير الشرطة العام في ٦ حزيران ١٩٤٥ في ظروف صعبة، على اثر انهيار المانيا النازية واستسلامها للحلفاء في ٨ ايار ١٩٤٥، باعتبار ان العراق كان حليفا لبريطانيا في تلك الحرب.وبعد استقالة وزارة توفيق السويدي، خلفتها في الحكم وزارة ارشد العمري في ١ حزيران ١٩٤٦. ومن خلال تنفيذ الواجبات الوظيفية المنوطة بي، كنت الاحظ صدور بعض الاوامر الجافة والشديدة من رئيس الوزراء شخصيا، فاجد صعوبة في تنفيذها.

واذكر من هذه الاوامر الحادثة الاتية: طلبني ارشد العمري، رئيس الوزراء، فقال لي: اريد ان تاتيني بمدير جريدة لواء الاستقلال (بالجلاليق). فعدت الى مقري، واتصلت بمدير شرطة لواء بغداد، مزاحم ماهر، فطلبت منه احضار مدير جريدة لواء الاستقلال، المحامي قاسم حمودي وتبليغه الذهاب الى رئيس الوزراء لمواجهته. وبعد ساعة من الزمن. اخبرني مدير الشرطة: ان مدير الجريدة حاضر عنده، وهو يرفض الذهاب الى رئيس الوزراء وكان علي ان ابلغه بامر رئيس الوزراء لاخذه بالقوة. ولكني طلبت منه ان يعطيه الهاتف لاتكلم معه. وقلت له: لماذا انت ممتنع عن مقابلة رئيس الوزراء؟ اجاب: اني منتسب الى حزب، ولا استطيع الذهاب الى رئيس الوزراء، الا بعد استئذان من الحزب. فاستفسرت منه عن المخول باعطاء الاذن، فقال: رئيس الحب، او امين السر. فقلت له: ارجو ان تبقى عند مدير الشرطة الى ان اكلمك، او يكلمك امين سر الحزب. واخذت افتش بالهاتف، عن داود السعدي، امين سر الحزب، فاستطعت ان اتصل به بعد ساعة من انتهاء الدوام الرسمين وقلت له: اكسر فتنة، وبلغ قاسم حمودي ان يواجه رئيس الوزراء، فاستجاب لطلبي.

استمرت امثال هذه الحالات تواجهني من جراء اوامر ارشد العمري الغليظة، واصبح من المتعذر علي الجمع بين مصالح الناس واوامر الحكومة. وبت اتوقع حصول مشكلات متعبة لي، او نقلي. وكما توقعت، فقد طلبني رئيس الوزراء، وبعد ان حرت لعنده، قال لي بلهجة موصلية: "عندنا قدغات نريد نشيلها على راس واحد غيرك"، اي: عندنا اثقال ومتاعب نريد ان نلقيها على احد غيركن فقلت له: يسرني ذلك. فقال باللهجة ذاتها: كوي اخاف اني تزعل، ولهذا حضرت لك وظيفة مدير السجون العام، او متصرف لواء ديالى، ولكن قل لي: ليش صرت مسرور؟" قلت له: اهل عانة، يقولولن: كلما قلت الشياطين تستريح الملائكة، وما ريده انا اجازة لمدة ١٢٠ يوما. قال: لا بد من وظيفة قلت: اذا كان لابد من وظيفة، فعمادة مدرسة الشرطة العالية. فاصدر امره الى مدير الداخلية العام بان يرتب الاجازة اولا، وامر النقل ثانيا، وهكذا نقلت من مديرية الشرطة العامة في ٢٨ ايلول ١٩٤٦ الى عمادة مدرسة الشرطة العالية.

عن مذكرات عبد الجبار الراوي

مدينة العمارة.. التأسيس والتسمية والبدايات

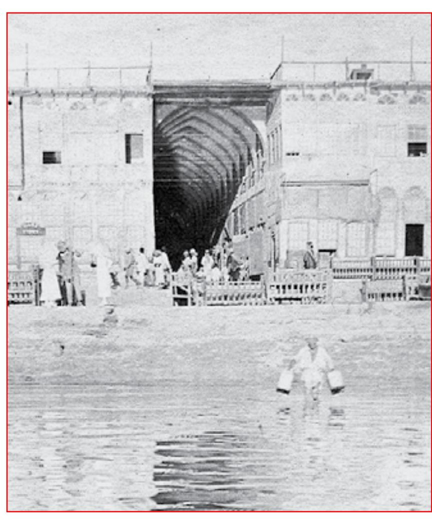
د.حميد حسون العكيلي



تمردت عشيرة البومحمد برئاسةِ فيصل الخليفة على السلطات العثمانية,وكان ذلك اعتماداً على ماحصل عليه الشيخ فيصل من المدافع بواسطة بعض الأمراء الإيرانيين, فعند ذلك أرسل والي بغداد مصطفى نوري باشا(٣/٥ /١٨٦٠- شباط١٨٦١) للتنكيل بهم وتأديبهم أمير اللواء محمد باشا الديار بكري ومعه من الجنود النظامية والهايتة مع اسلحة مدفعية وغيرها الشيء الكثير، فأتى إلى المحل الفاصل بين دجلة ونهر الجحلة(الكحلاء), وكان البومحمد جمعاً غفيراً فرماهم امير اللواء محمد باشا بالبنادق وفرق جموعهم, وانزل الجنود والعساكر في محلهم واتخذه مقراً للأردو أي الفيلق.والى الآن يدعو عشائر العمارة ذلك المحل بـــ(الأوردي).

وبعد هروب الشيخ فيصل الخليفة... بقي الأوردي(الفيلق) محافظاً على إسمه مدة.وفي ايام الوزير نامق باشا(١٨٦٢/٢/٢- ١٨٦٨/٧/١٥) أعاد الأوردي الى محله. وهناك تجمع كثيرون. ومن ثم تكونت البلدة باسم العمارةِ. والملحوظ أن الاراضي التي تكون فيها الأوردي قديماً كانت معروفة ذكرها مؤرخون عديدون في أزمنة مختلفة وقد غلط من ذكر أنها نالت اسم (عمارة) بعد ذلك التاريخ لما نالت من عمارات. فقد ذكرت في كتاب سيدي علي(مرآة الممالك) وكتاب يوسف المولوي(قويم الفرج بعد الشدة) وكان ذلك في القرن العاشر وما بعده.

يقع لواء العمارة في الجزء الجنوبي الشرقي من العراق الذي تكثر فيه الأنهار المتفرعة من نهر دجلة. أما حدود لواء العمارة فهي: من الشمال لواء الكوت ومن الغرب لواء المنتفق، ومن الشرق إيران، ومن الجنوب البصرة. وإذا ما أردنا أن نفصلٍ في أسبابِ تأسيس مدينة العمارة، والتي لا تختلف كثيراً عن أسبابِ وظروف المدن الأخرى، فنقول: إن التأسيس كان بتأثيرٍ أمرين،احدهما العامل العسكري، الذٍي كان واضحاً جداً، فقد اتخذها الجيش العثماني مقراً له، مما دفعهُ إلى بناء معسكر ومباني أخرى لإيواء جنوده، الذين وقعت على عاتقهم مهمة بسط الأمن والحفاظ على النظام في تلك المنطقة التي تضم عشائر ذات شوكة. والآخر تأثير العامل الاقتصادي في تأسيس مدينة العمارة وتطورها، فهو بارز وواضح جداً، فإن الموقع الجغرافي المتميزٍ للمدينةِ الواقع على ضفافِ أنهارٍ متعددة فتح لها مجال ان تكون ملتقى لطرقِ التجارة البريةِ والنهريةِ، ولم يكن محض صدفة ان تبُنى فيها احدى أهمَ محطات إدامة السفنٍ وتزويدها بالوقود. ولم يكن دور العامل الإداري قليلاً في تأسيس مدينة العمارة ونموها، لأن مدينة العمارة مثلت مكَاناً لبناء مؤسسات الدولة التي من شأنها تقديم خدماتها لأهاليَ المنطقة، والعشائر المحيطة بها. بالمقابلِ لعب العامل الديني دوراً ملحوظاً في ذلك، فالعمارة تضم مراقد وأضرحة كثيرة، ضريح نبي الله العزير، والإمامين علي الغربي وعلي الشرقي (عليهما السلام)، فقد ساهم كل ذلك في جذب السكانِ والاستقرار فيها أو حولها.

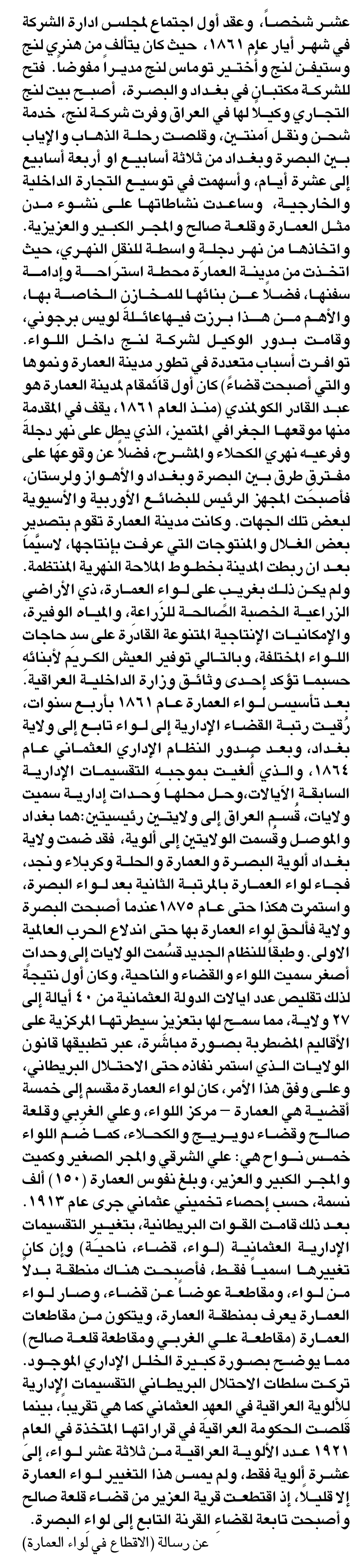


اكتسب موقع اللَواء ومَركزه العمارة أهمية كبيرة، ومكانة متميزة، لاسيماٍ وإنهٍا تقع على ضفافِ نهر دجلة، مما منحها دوراً كبيراً في النقلِ النهري، عَصب التجارة آنذاك، فأصبحت بذلك محطة لوقوف السفن وادامتها، والتزود بالوقود، ومخازن للسلع والبَضائع، كما ان تخصص اللواء بزراعة الرز أعطاه أهمية أخرى في ميدانِ التجارة، هذا الأمر أدى إلى إنشاءِ المخازن، وتهيئة وسَائط النقل، من اجلِ تصدير هذه الغَلة المهمة، أو عرضها في السوقِ المحليةَ، مما ساعد على إيجاد حركة تجارية معينةٍ، وظهور نواة لطبقة من التَجار.

كان من الطبيعي جداً، ان تزداد أهمية مدينة العمارة التجارية، في الثلثِ الأخير من القرن التاسعٍ عشر وظهور شركة لنج البَريطانية للملاحة النهرية،) أسست في ٢٥نيسان عام ١٨٦١، تحت اسَم " شركة دجلة والفرات للملاحة البخارية المحدودة "، من قبل أسرة لنج التجارية المعروفة، وبرأس مال قدره ثلاثون إلف جنيه إسترليني،بلغ عدد المساهمينً في الشركة ثمانية







عشر شخصاً، وعقد أول اجتماع لمجلس ادارة الشركة في شهر أيار عاٍم ١٨٦١، حيث كان يتألفٍ من هنرٍي لنج وستيفن لنج وأختير توماس لنج مديراً مفوضاً. فتح للشركة مكتبانٍ في بغداد والبصرة، أصبح بيت لنج التجاري وكيلاً لها في العراق وفرت شركة لنج، خدمة شحن ونقل آمنتين، وقلصت رحلة الذهاب والإياب بين البصرة وبغداد من ثلاثة أسابيع او أربعة أسابيع إلى عشرة أيام، وأسهمت في توسيع التجارة الداخلية والخارجية، وساعدت نشاطاتها على نشوء مدن مثل العمارة وقلعة صالح والمجر الكبير والعزيزية. واتخاذها من نهر دجلةِ واسطة للنقلِ النهري، حيث اتخذت من مدٍينة العمارَة محطة استرَاحة وإدامة سفنها، فضلاً عن بنائها للمخازن الخاصة بها، والأهم من هذا برزت فيهاعائلةَ لويس برجوني، وقامت بدور الوكيل لشركة لنج داخل اللواء.

توافرت أسباب متعددة في تطورٍ مدينة العمارة ونموها والتي أصبحت قضاءً) كان أول قاَئمقام لمدينة العمارة هو عبد القادر الكولمندي (منذ العام ١٨٦١، يقف في المقدمة منها موقعها الجغرافي المتميز، الذي يطِل على نهر دجلةَ وفرعيه نهري الكحلاء والمشرح، فضلاً عن وقوعهَا على مفترقِ طرق بين البصرة وبغداد والأهواز ولرستان، فأصبحَت المجهز الرئيس للبضائع الأوربية والأسيوية لبعض تلك الجهات. وكانت مدينة العمارة تقوم بتصدير بعض الغلال والمنتوجات التي عرفت بإنتاجها، لاسيَّماَ بعد ان ربطت المدينة بخطوط الملاحة النهرية المنتظمة. ولم يكن ذلك بغريب على لواءِ العمارة، ذي الأراضي الزراعية الخصبة الصًالحة للزَراعة، والمياه الوفيرة، والإمكانيات الإنتاجية المتنوعة القادَرة على سدِ حاجات اللواء المختلفة، وبالتالي توفير العيش الكريَم لأبنائه حسبما تؤكد إحدى وثائق وزارة الداخلية العراقيةَ.

بعد تأسيس لواء العمارة عام ١٨٦١ بأربع سنوات، رُقيت رتبة القضاء الإدارية إلى لواء تابع إلى ولاية بغداد، وبعد صٍدور النظام الإدارِي العثماني عام ١٨٦٤، والذي أُلغيت بموجبهِ التقسيمات الإدارية السابقة الآيالات،وحل محلها وَحدات إدارية سميت ولايات، قُسم العراق إلى ولايتين رئيسيتين:هما بغداد والموصل وقُسمت الولايتين إلى ألوية، فقد ضمت ولاية بغداد ألوية البصرة والعمارة والحلة وكربلاء ونجد، فجاء لواء العمارة بالمرتبة الثانية بعد لواء البصرة، واستمرِت هكذا حتى عام ١٨٧٥عندما أصبحت البصرة ولاية فألحق لوٍاء العمارة بها حتى اندلاع الحرب العالمية الاولى. وطبقاً للنظام الجديد قسُمت الولايات إلى وحدات أصغر سميت اللواء والقضاء والناحية، وكان أول نتيجةً لذلك تقليص عدد ايالات الدولة العثمانية من ٤٠ أيالة إلى ٢٧ ولاية، مما سمح لها بتعزيز سيطرتها المركزية على الأقاليم المضطربة بصورة مباشَرة، عبر تطبيقها قانون الولايات الذي استمر نفاذه حتى الاحتلال البريطاني، وعلى وفق هذا الأمر، كان لواء العمارة مقسم إلى خمسة أقضية هي العمارة – مركز اللواء، وعلي الغرِبي وقلعة صالح وقضاء دويريج والكحلاء، كما ضم اللواء خمس نواح هي: علي الشرقي والمجر الصغير وكميت والمجر الكبير والعزير، وبلغ نفوس العمارة (١٥٠) ألف نسمة، حسب إحصاء تخميني عثماني جرى عام ١٩١٣.

بعد ذلك قامت القوات البريطانية، بتغيير التقسيمات الإدارية العثمانٍية (لواء، قضاء، ناحيَة) وإن كانٍ تغييرها اسمياً فقط، فأصبٍحت هناك منطقة بدلا من لواء، ومقاطعة عوضاً عن قضاء، وصار لواء العمارة يعرف بمنطقة العمارة، ويتكون من مقاطعات العمارة (مقاطعة علي الغربي ومقاطعة قلعة صالح) مما يوضح بصورة كبيرة الخلل الإداري الموجود.

تركت سلطات الاحتلال البريطاني التقسيمات الإٍدارية للألوية العراقية في العهدِ العثماني كما هي تقريباً، بينما قَلصت الحكومة العراقيةَ في قراراتها المتخذة في العامِ ١٩٢١ عدد الألوية العراقية من ثلاثة عشر لواء، إلىَ عشرة ألويةٍ فقط، ولم يمس هذا التغيير لواء العمارة إلا قليلاً، إذ اقتطعت قرية العزير من قضاء قلعة صالح وأصبحت تابعة لقضاءِ القرنة التابع إلى لواءِ البصرة.

عن رسالة (الاقطاع في لَواء العمارة)

خان الكابولي العملاق في الكاظمية هدمه خسارة تراثية لاتعوض

د. إحسان فتحي





ان اغلب ما كتب عن خان الكابولي، والذي كان اكبر خان في بغداد على الاطلاق، حيث اقتربت مساحته الارضية من ٩٠٠٠ (تسعة الاف) متر مربع ويتألف من طابقين، أي حوالي نصف المساحة الارضية للمشهد الكاظمي! كان اما ناقصا جدا، او احتوى اخطاءا كثيرة. ومن الغريب حقا، بل من المدهش، ان هذه البناية العملاقة في مقاييس مدينة بغداد، لا يعرف عنها الكثير...لايعرف من هو الشخص الافغاني الكابولي الذي شيدها، لانه حتما كان احد الشخصيات الافغانية الهامة والثرية جدا كي يتمكن من بناء خان بهذا الحجم، ولا يعرف حتى متى شيده، ولا كيف استطاع شراء هذه المساحة الهائلة على الحافة الجنوبية من مدينة الكاظمية، وعلى بعد ٤٥٠ متر فقط من المشهد الكاظمي. فهل منح ارض مجانا؟ ام كانت من املاك الوقف؟ هل حصل على موافقة السلطات العثمانية؟ بالطبع نعم... ومتى؟ هل من المعقول ان يبقى اسمه مجهولا؟ ولماذا تجاهله مؤرخو المدينة (ارجو ان اكون مخطئا) ومن بينهم الشيخ راضي أل ياسين، والدكتور علي الوردي، والدكتور حسين محفوظ، وجعفر الخليلي، والسيد محمد امين الاسدي واخرون؟

لذا، قررت ان احاول فك بعض من اسراره واضافة معلومات تاريخية وهندسية معمارية مؤكدة مبنية على الصور القديمة والاستنتاجات التخطيطية الحضرية والخرائط وغيرها من الوسائل التي لم تكن متاحة للعديد من المؤرخين العراقين في القرن الماضي. توصلت الى ما يلي:

١. لم يكن خانا واحدا بل خانين اثنين ملتصقين وكأنهما بناية واحدة طولها حوالي ١٥٠ متر وعرضها ٦٠ متر، ومحورها الطولي متعامد مع اتجاه القبلة. كما ان الساحة الكبيرة المقابلة لمدينة الكاظمية كانت ايضا موقوفة للخان واستعملت من قبل الجيشين البريطاني والعراقي للتدريب.

٢. بلغت مساحة الخان الاكبر (الشمالي الغربي) ٤٨٠٠ متر مربع، وكان مخصصا لسكن الزوار وعوائلهم.

٣. بلغت مساحة الخان الاصغر (الجنوبي الشرقي) ٤٢٠٠ متر، وكان مخصصا للتجار وفيه دكاكين لعرض وبيع بضاعتهم المختلفة.

٤. صمم وكأنه بيت بغدادي كبير، وليس كخان حضري اعتيادي، وكان يتكون من طابقين، العلوي فيه طارمة من الاعمدة (الدلكات) الخشبية ذات التيجان المقرنصة وغرف للزوار حول الحوشين الداخليين وسقوفها مزخرفة بالخشب والمرايا. اما الطابق الارضي فكان يتكون من غرف مرفوعة قليلا عن مستوى الارض ومخصصة للزوار ومشيدة بعقود اجرية (طابوق فرشي ٣٠سم مربع) متينة، شبه دائرية وليست مدببة كما جرت العادة. ان الصور الفوتوغرافية المتوفرة تشير الى وجود سراديب نصفية (نيم سرداب) كما هو مألوف في البيوت البغدادية وذلك لتوفير مساحات باردة ومريحة للزوار اثناء فصل الصيف الحار. ويلاحظ وجود ثلاث فتحات مقوسة تحت كل غرفة للتهوية والاضاءة الطبيعية. هذا يعني ان كل غرفة في الطابق الارضي كان لها درج صغير يؤدي الى سرداب نصفي خاص بها.

٥. بلغ طول بناية الخان الكلية ١٥٠ متر وهذا يساوي طول مبنى محطة بغداد العالمية تماما! الواجهة الجنوبية الغربية احتوت على ٦ شناشيل خشبية في الطابق العلوي، ونستنتج ان الغرف التي كانت تحتوي على شناشيل بهذه الفخامة كانت مخصصة لكبار الزوار فهي اشبه بالاجنحة المتميزة في فنادقنا الحالية، ولا يوجد اي تفسير اخر لوجود مثل هذه الشناشيل الخشبية المكلفة. اما الوجهة الشمالية الشرقية التي تطل على المشهد الكاظمي والمدينة فانها صممت بشكل مختلف واحتوت على ٦٤ عمود (دلك) خشبي بارز عن الجدار الخارجي (يذكرني بالعمارة الكربلائية التقليدية) في الطابق الارضي مما منح منظرهذه الواجهة العملاقة ايقاعا مهيبا حقا.

٦. من الغريب حقا ان يحتوي الخان على برج في الركن الشمالي الغربي لان ابراج المراقبة كانت ضرورية فقط في الخانات البرية المعرضة لهجوم الاعداء او السراق وهي غير ضرورية علدة في داخل المدن.

٧. استخدمته الحكومة العراقية كمقر لاول فوج عسكري في الجيش العراقي تحت اسم (فوج موسى الكاظم) في عام ١٩٢١، ويبدو ان الجيش شغله حتى منتصف الاربعينات (لم اعثر على تاريخ ترك المبنى بالضبط حتى الان).

٨. من شيد هذا الخان العملاق؟

لم تتوفر لدي اية معلومات مؤكدة عن اسم الشخص الذي شيد هذا الخان سوى انه كان تاجرا افغانيا ثريا ومقيما في مدينة كربلاء. وبرأي انه من الممكن معرفة اسمه من خلال تتبع السجلات العقارية او المخطوطات المعاصرة، او حتى الوثائق العثمانية، وادعو الباحثين الكربلائيين الكرام خاصة في المساعدة في هذا الامر.

٩. متى شيد هذا الخان؟

تبين الصور القديمة بان الخان شيد بعد مشروع ترامواي الكاظمية – الكرخ لان خط السكة الحديدية يمر امام المبنى مخترقا الكاظمية ويقف امام المحطة القريبة جدا من سوق الاسترابادي. بمعنى اخر، ان الخان شيد غرب سكة الحديد تفاديا لها، وبما ان خط الترامواي شيده الوالي مدحت باشا في ١٨٧٠، ويظهرالخان في صور بدايات القرن العشرين، فان تاريخ تشييده ينحصر بين ١٨٧٠ وحتى ١٩٠٠. شخصيا، انا ارجح انه شيد خلال الفترة ١٨٨٠-١٨٩٠، وان الاسطوات البغداديين، وقد يكون قد شاركهم بعض الاسطوات الكربلائيين، هم الذين بنوه لان لمسات الطابع العراقي واضحة جدا في تفاصيله. واعتقد انه اذا عرف اسم مالكه الافغاني الكابولي وتواريخ ولادته ووفاته فسيسهل ذلك تحديد تاريخ بناء الخان.

١٠. هدم الخان كان خسارة كبيرة لتراث الكاظمية والعراق

لم تكن هناك أي ضرورة اطلاقا لهدم هذا الخان الهائل، بل على العكس فانه كان مفيدا جدا للجيش العراقي لفترة طويلة. ولم يكن وجوده يعترض شارعا جديدا مقترحا بل كان من المفروض ان تتم صيانته ويعاد تاهيله لكي يتخدم لاغراض عديدة تجارية وثقافية متنوعة تشكل اضافة نوعية لمدينة الكاظمية ويحافظ على ذاكرتها المعمارية والاجتماعية. ويبدو انه بعد وفاة المالك الاصلي استلم ادارته احد المتولين الذين لم يحسنوا رعاية هذا المبنى الهام، ولم تقم ادارة فوج موسى الكاظم باي اعمال صيانة له خلال فترة اشغاله، مما ادى حتما الى تدهور حالته الانشائية. ونحن نعلم بالحجة الشائعة لدى البلديات المحلية في العراق وهي:

" ان المبني ايل للسقوط ويشكل خطرا اكيدا على سلامة المواطنين! "

ومن الطبيعي فان اي مبنى في العالم، مهما كان متينا في البداية، اذا ترك دون اي صيانة لمدة ٦٠ سنة او اكثر فانه سيتدهور انشائيا لامحالة. وبما اننا شعب لايعرف ولا يعترف بشيء اسمه "صيانة" فان الاغلبية الساحقة من ابنيتنا وبيوتنا التراثية في جميع انحاء العراق، قد هدمت وزالت لانها اهملت لفترات طويلة.

هدمت بلدية الكاظمية الموقرة خان الكابولي الهائل في منتصف الخمسينات بحجة تدهور حالته الصحية وقسمت ارضه الكبيرة الى قطع صغيرة وزعتها على عدد من المواطنين المحظوظين. كان من الممكن، وبكل سهولة، ترميمه والحفاظ عليه كاحد اهم الخانات الحضرية في العراق. هذا الهدم العبثي والمؤلم هو نفس المصير الذي ينتظر ما تبقى من تراث الكاظمية الرائع، وتراث جميع مدن العراق!

أول جسر حديدي في العراق
جسر الفلوجة القديم



فواز مصلح العجراوي



أنشأ في الفلوجة أول جسر خشبي عثماني في العراق في عام ١٨٨٥م. وبعده تم إنشاء جسر خشبي عثماني في بغداد عام ١٨٩٩م يربط بين الكرخ والرصافة زمن الوالي (نامق باشا) وكان يسميه البغادة (الجسر العتيق)، ثم أنشأ البريطانيون جسر آخر على الزوارق وهو المسمى بـ (جسر مود) عام ١٩١٨.

وأول جسر حديدي أنشأ في العراق: هو جسر الفلوجة في عام ١٩٣٢م. أما في بغداد فإنه الى عام ١٩٣٩م لم يكن فيها الا جسرين خشبيين محمولين على الزوارق هما جسر مود وجسر الاعظمية ـ كاظمية.

وأول جسر ثابت من الحديد والخرسانة في بغداد كان عام ١٩٣٩ وهو جسر المأمون وكان الشارع النازل منه يصل الى منطقة (العلاوي)، والذي سمي بعد انقلاب تموز بجسر الشهداء. والجسر الثاني في بغداد كان ١٩٤٠ وهو جسر الملك فيصل الاول (أنشأ مكان جسر مود)، والذي سمي بعد تموز ١٩٥٨ بجسر الاحرار، والذي يمر بالصالحية ويؤدي الى ساحة المتحف. والجسر الثالث عام ١٩٥٧ وهو جسر الملكة عالية والذي سمي لاحقا بجسر الجمهورية، وبعده جسر الأئمة بين الاعظمية والكاظمية، ثم في عام ١٩٥٨ بدأت المملكة العراقية بإنشاء الجسر المعلق والذي اكمله النظام الجمهوري وافتتحه الزعيم الركن عبد الكريم قاسم.

جسر الفلوجة الحديدي

في عام ١٩٢٣م بدأت شركة (نيرن) الانكليزية تسيير خط نقل عبر الصحراء بالسيارات من حيفا الى دمشق والى بغداد عبر جسر الفلوجة الخشبي، وبعدما ازدادت حركة مرور السيارات عليه. وكانت متانة جسر الفلوجة الخشبي لا تتحمل عبور ثقل أكثر من ٥ طن، وكذلك تعرض الجسر للعطل عند فيضان الفرات..، جعلت المسؤولين في بغداد يشعرون بالحاجة الى إنشاء جسر حديدي ثابت في الفلوجة، وقدرت الكلفة التخمينية له في عام ١٩٢٦م بـ ٩ لُك (واللك هو عملة هندية كبيرة، حيث أن كل لك يساوي ١٠٠،٠٠٠ روبية).

في عام ١٩٢٧م وقعت وزارة الاشغال والمواصلات العراقية عقد مقاولة إنشاء الجسر مع شركة (السير جون جاكسون) البريطانية وبمبلغ ٩٠٠،٠٠٠ روبية.

ونرى على العمود الامامي للجسر تاريخ البدأ بانشاءه والذي ثبتته شركة جاكسون.

ولم يتم إكمال الجسر الا عام ١٩٣٢ وذلك لحدوث اشكالات بين الشركة المنفذة والحكومة العراقية. وكان طول الجسر ٢٧٣،٥ متر وعرضه ٣،٦٦ متر وهو قائم على ٦ دعامات كبيرة من الكونكريت المسلح.. ويتحمل الجسر عبور ناقلة زنتها ١٥ طن مع عدة عربات معها.. وقد عيب على الجسر إنه لم يكن عريضا بما يكفي لمرور سيارتين، بالاضافة الى أنه لم تكن هناك أرصفة لعبور المشاة، حيث كان الناس يعبرون الجسر مختلطين مع عبور السيارات. ولم يتم إنشاء الارصفة على الجانبين (للمشاة) إلا في عام ١٩٥١م.

وقد شارك عدد من أهالي الفلوجة في أعمال إنشاء الجسر، ومنهم على سبيل المثال: المرحوم السيد عبد المنعم أحمد الذويب والمرحوم السيد طاهر السيد خلف العاني..، حيث عملا مشرفين فنيين (فورمن).





في ١٩٣٢/٤/٥ تم افتتاح جسر الفلوجة الحديدي. ولاهمية هذا الحدث فقد حضر ملك العراق فيصل الاول وحضر معه ولي العهد (غازي بن فيصل) ورئيس الوزراء (نوري السعيد باشا) ووزير الدفاع (جعفر باشا العسكري) ومحمد أمين زكي (وزير الاشغال والاسكان) والمقدم شاكر الوادي (مرافق الملك) والشيخ عجيل الياور (شيخ عشائر شمر) وعدد من اعضاء مجلسي الاعيان والنواب مع مندوبي الصحف المحلية والعربية. وكذلك وجهاء وشيوخ الفاوجة وجمهور غفير من أهل الفلوجة، وشارك في الاحتفالية كشافة مدرسة الفلوجة...

وكان أهل الفلوجة وادارتها قد هيأوا مخيم (سرادق) لاستضافة جلالة الملك والضيوف القادمين من بغداد مع الملك. وهيأ أهالي الفلوجة ولواء الدليم مراسيم استقبال شعبي ورسمي للملك وللضيوف بدأ من الحارثية والى الفلوجة، حيث اصطف فرسان عشيرة زوبع المسلحين على جانبي الطريق لتأمين الحماية للموكب الملكي بالاضافة الى رجال الشرطة، لحين وصوله السرادق الذي أقامته الفلوجة للملك، حيث تناول الحلوى والفاكهة بهذه المناسبة.

وقام الملك بقص الشريط بمقص ذهبي إيذانا بافتتاح الجسر، وقام الضيوف معه بعبور الجسر.

وكانت أول سيارة تعبر الجسر هي سيارة الوجيه الفلوجي المرحوم الحاج حمود كاظم الخزعل الراوي (وهي سيارة أمريكية نوع جيب).

وبعد مغادرة الملك، قام أهالي الفلوجة (رجالا ونساءا واطفالا) بعبور الجسر مشيا على الاقدام وهم فرحين به.

وبعدافتتاح الجسر، قامت قائمقامية قضاء الفلوجة بتأجير عبور الجسر بالالتزام، وكان أول ملتزمي الجسر هو اليهودي (حوكي سلمان غبابه)، وكان يأخذ فلسين عن كل شخص يعبر الجسر.

وكان جسر الفلوجة من أعظم جسور العراق أهمية وفائدة، وساهم في تطور الفلوجة وتوسعها.

وفي عام ١٩٣٩ تم تبليط الشارع العام في الفلوجة بدأً من مدخل المدينة وحتى رأس الجسر الحديدي.





هل كان للأمير عبد الإله دور في مصرع الملك غازي؟

د. عبد الهادي الخماسي





لقد اختلفت التفسيرات وتضاربت الآراء الى حد التقاطع، بخصوص موقف الأمير عبدالإله من حادثة مصرع الملك غازي، فناجي شوكت يصر على الاعتقاد (ان للأمير عبدالإله ونوري السعيد مساهمة فعلية في فاجعة الملك غازي، بالتعاون مع السفارة البريطانية في بغداد) ويرى صلاح الدين الصباغ ان (الملك غازي قتل بموجب الخطط الانجليزية وعلل القتل بحادث سيارة لكن الشعب والجيش لم يصدقا هذا التلفيق، واتضح ان للوصي ولنوري اصبعاً في الموضوع) ومن جانبه يعتقد رشيد عالي الكيلاني (ان نوري وعبدالإله متواطئان في جريمة مقتل الملك غازي). اما عبدالرزاق الحسني فيعلق قائلاً: (وكان معروفاً عند الناس اجمعين، ان الملك غازي كان يكره ابن عمه عبدالإله كرهاً شديداً، حتى أنه كان لا يستطيع ان يراه في مآدبه الخاصة، كما انه لم يكن على وفاق مع زوجته الملكة عالية شقيقة الأمير عبدالإله، وان لم يكن مشتركا في تدبير وتنفيذ مؤامرة قتل الملك غازي، فإنه بالتأكيد كان يعلم بتلك المؤامرة المحاكة والمدبرة لقتله التي نفذها الانجليز عن طريق نوري السعيد) ويذكر الكاتب الصحفي احمد فوزي: (ان الملكة عالية كانت قد أخبرت هشام الدباغ بأحد لقاءاته معها في قصر الرحاب، وقبيل وفاتها، بأنها على يقين بأن الانجليز هم وراء اغتيال زوجها، وان شقيقها الامير عبدالإله قد علم، بعد اتمام الاغتيال، بالفاعل الأصلي وبالمحرضين ولكنه بناء على نصيحة من نوري السعيد، قد أسدل الستار على ذلك) ويبدو ان ذلك الرأي فيه قدر من الحقيقة لأن (الحادث اذا كان مدبراً فإن نوري كان بطله حتماً) من هنا لا يستبعد ان حذر نوري السعيد الأمير عبدالإله من مغبة كشف الفاعل الحقيقي كي لا يكون مصيره مثل مصير ابن عمه (الذي غدر به نوري ودبر قتله بالتعاون مع الانجليز).

وعلى الرغم مما اشيع عن الأمير عبدالإله بأنه كان يكن في أعماقه غيرة دفينة من ابن عمه الملك غازي، بسبب ما يتمتع به الاخير من عرش يوفر له مظاهر الملك والنفوذ وما حرم هو من فرص تولي العرش في الحجاز بسبب ظروف سياسية جعلته يعيش عالة على ابن عمه الا اننا لم نعثر على دليل يشير الى وجود محاولات من قبل الامير عبدالإله للاطاحة بالملك غازي، باستثناء ما ذكره محمود الدرة قائلاً: (اجتمعنا في اواخر يوليو ١٩٣٧ نحن الزمرة القومية في كلية الاركان بمعاون الشرطة مزاحم ماهر، والنقيب عبيد عبدالله المضايفي، لوضع خطة لاغتيال بكر صدقي خلال وجوده مع الملك غازي (في قصر الملح) الريفي بطريق ابي غريب، حين كانا يقضيان امسياتهما هناك وتكشف لنا بعد تعقيب مراحل خطة الاغتيال ان وراء المؤامرة الأمير عبدالإله الذي هيأ لتنفيذها احد الخدم، وانها تهدف الى التخلص من الملك غازي ايضاً، مما دعا رفاقي الى التخلي عن الخطة حرصاً على حياة الملك غازي) وحتى هذا الطرح يبقى بحاجة الى دليل مادي لاثبات صحته، لأن الأمير عبدالإله كان، في هذا الوقت، خارج العراق اصلا، كما ذكرنا ذلك سابقا. وما يعزز ما ذهبنا اليه رأي آخر مفاده: (ان السجل الشخصي للأمير عبدالإله لا يظهر اي توجهات مبكرة للعمل ضد الملك غازي، وعندما يكون من الصعب تحديد دوافعه فبالتأكيد من الصعب وضعه في صف الذين يريدون القتل، صحيح ان الأمير عبدالإله تمادى بالخضوع الى المطالب البريطانية غير ان هذا جاء لاحقاً وفي سبيل الاحتفاظ بمنصبه وصياً على العرش).

ويجب ان نشير هنا الى حقيقة اشار اليها احمد مختار بابان، هي (ان الرأي العام كان مضطربا اثناء حادثة



الملك غازي فتولدت عنده شكوك واستنتاجات ان الملك قتل، وقد جرى التركيز بين الناس في البداية على اتهام البريطانيين، ثم بعد ذلك جاء دور نوري السعيد، ثم الأمير عبدالإله بعد تعيينه وصياً على العرش). إن اختفاء الملك غازي عن المسرح السياسي ادخل السرور حقاً الى الاوساط البريطانية، لأن وفاته باعتراف وثائقهم كانت (احد الجوانب المفيدة جداً للمصالح البريطانية) وبالدرجة نفسها من السرور تلقت الأوساط البريطانية الحاكمة تعيين الأمير عبدالإله وصياً على العرش وقد عبر السفير البريطاني عن ذلك بالقول: (ان من المفرح ان يعين ابن عمه عبدالإله وصياً على العرش) لتبدأ بذلك مرحلة جديدة في حياة الأمير عبدالإله السياسية، تمثلت بتسنمه الموقع الأول في السلطة وصياً على عرش العراق. أسرار الوصاية على اثر مصرع الملك غازي في الرابع من ابريل ١٩٣٩ انتقلت حقوق الملك الدستورية الى مجلس الوزراء، الذي بدأ يمارس صلاحياته طبقاً للمادة الثانية والعشرين من (القانون الاساسي) ريثما يتم الانتهاء من اختيار خلف للملك الراحل وقد فجر هذا الانتقال والمداولات والاتصالات السابقة له هواجس جهات متعددة، ما لبثت ان تبددت بفضل الاجتماع السريع الذي عقد في البلاط الملكي في اليوم نفسه، برئاسة رئيس الوزراء نوري السعيد، وحضره رئيسا مجلسي الأعيان والنواب: السيد محمد الصدر ومولود مخلص، وعدد من رؤساء الوزارات السابقين والوزراء، ورئيس الديوان الملكي رشيد عالي الكيلاني واجمع المجتمعون على أن يكون المرشح للوصاية من أمراء البيت الهاشمي حصرا بعدها جرى استعراض صفات وظروف الاشخاص المرشحين وهم: الامير عبدالله بن الحسين أمير شرق الاردن والأمير زيد بن الحسين والأمير عبدالإله بن علي. وقد وجد المجتمعون في انشغال الأمير عبدالله بأمور شرق الاردن مسوغا مقبولا لابعاد ترشيحه اما اخوه الامير زيد، وإن كان أفضل وأنسب شخص في رأي الجميع لأداء المهمة، إلا أنه استبعد من الوصاية لاعتبارات عديدة، ادى نوري السعيد دوراً بارزا في اثارتها فلم يبق سوى مرشح واحد هو عبدالإله.

اختلفت الآراء حول الدافع الحقيقي الذي كان يدفع نوري السعيد ويحفزه على ترجيح كفة الأمير عبدالإله على الأمير زيد، فهناك من يرى ان نوري كان يعتقد بسهولة وجدوى ترويض الأمير عبدالإله القليل التجربة والخبرة، وربط رأي آخر هذا الدافع بولاء السعيد للبريطانيين الذين لو رغبوا في (تنصيب زيد بدلاً من عبدالإله لكان نوري أذعن للأمر، واقنع الناس بمزايا زيد وماضيه، واظهر لهم نواقص عبدالإله وعيوبه) واشار باحثون الى ان عزوف نوري عن الأمير زيد كان بسبب ما تردد عن ميوله تجاه الألمان مما لا يجعله مرشحاً مقبولاً لدى البريطانيين ويبدو لنا ان الرأي الأول غير بعيد عن الصواب وقد ذهب اليه غير نوري السعيد، فخيري العمري يقول: ان طه الهاشمي كان يعتقد ايضاً بسهولة السيطرة على الأمير عبدالإله (لخموله وقلة ثقافته وعدم معرفته بالأمور السياسية). بعد ان تمكن نوري السعيد من ازاحة كبير البيت الهاشمي وأخيه، سعى هو وأنصاره الى اقرار وصاية الأمير عبدالإله الذي تنطبق عليه الصفات والشروط المطلوبة فقد ذكر عبدالرزاق الحسني، نقلاً عن الدكتور صائب شوكت، الذي فحص الملك غازي، وتأكدت له وفاته، انه شاهد الأمير عبدالإله وتحسين قدري، رئيس التشريفات في ممر القصر، وقد رجا الأخير الدكتور صائب، ان يدلي بشهادته لصالح الأمير عبدالإله، اذا كان يائساً من نجاة الملك، فرفض الدكتور صائب الاستجابة لتلك الرغبة، الأمر الذي اغضب الأمير عبدالإله وقال: (ان اخته ستشهد بذلك) وقد كرر وزير المالية رستم حيدر، المحاولة ذاتها مع طبيب العائلة المالكة، الدكتور سندرسن، لحمله على القول ان الملك قد عبر قبل وفاته عن رغبته بأن يكون الأمير عبدالإله وصياً على العرش من بعده، لكن سندرسن رفض ان يفعل ذلك لأن الملك لم يستعد وعيه لحظة واحدة بعد الحادثة (واذا ما قرر مثل هذا الادعاء الكاذب، فلابد أن يكون هناك الكثير من المستعدين لتكذيبه). بعد أن اخفقت محاولات استمالة الأطباء لهذا الأمر، اوعز نوري السعيد الى الملكة عالية ان ترفع كتاباً الى مجلس الوزراء، المنعقد للنظر في اقامة وصي على العرش، تشهد فيه ان الملك غازي كان قد اوصاها فيما اذا وقع امر يودي بحياته، بأن يكون الوصي على العرش من بعده هو الأمير عبدالإله وبناء على ذلك اتخذ مجلس الوزراء قراراً في الرابع من ابريل، ١٩٣٩ يقضي بتتويج ولي العهد الأمير فيصل ملكاً على العراق، وبتسمية الأمير عبدالإله وصياً عليه، بالنظر لعدم بلوغه سن الرشد القانونية، ونزولاً عند وصية الملك الراحل غازي المستندة الى افادتي الملكة عالية، والأميرة راجحة شقيقة الملك غازي، أمام مجلس الوزراء.

عن كتاب (الامير عبد الاله ١٩٣٩ـ١٩٥٨)

كيف عرفت الأدارات المحلية في العراق

د.قحطان حميد كاظم

لم يكن اصطلاح(الإدارة المحلية)حديثاً بالنسبة للقوانين الإدارية في العراق ففي أثناء الحرب العالمية الأولى(١٩١٤-١٩١٨) قسم العراق إلى ثلاث ولايات هي: بغداد والبصرة والموصل وكان بكل ولاية منها ثلاث سناجق(متصرفيات)،كما ورد في القانون الأساسي العراقي(الدستور) الذي صدر عام ١٩٢٥ فيالباب السابع منه ما يتعلق بإدارة الأقاليم واستناداً إلى المادة(١٠٩)من هذا القانون صدر قانون إدارة الألوية رقم(٥٨)لسنة ١٩٢٧ الذي قسم العراق إلى أربعة عشر لواء،واللواء إلى أقضية،والأقضية إلى نواح، ويرأس اللواء المتصرف كما يرأس القضاء القائممقام وعلى رأس الناحية مدير الناحية،وأهم ما امتاز به هذا القانون الذي بقي نافذ المفعول حتى عام ١٩٤٥ انه قد أخذ بمبدأ وحدة النظام الإداري(النظام المركزي)فيما يختص بإدارة الألوية والأقضية والنواحي،وعدّ القانون الموظفون الإداريون(المتصرف والقائممقام ومدير الناحية) ممثلين للسلطة المركزية في وحداتهم الإدارية وقد ورد اصطلاح الإدارة المركزية فيه والذي عدّ مفهومها بموجب القانون المذكور ينصرف إلى وظائف السلطات الإدارية في الأقاليم ووظائف المجالس الإدارية في الألوية والأقضية،والتي تعدّ من الوظائف الاستشارية للسلطة المركزية التي لم يمنحها القانون الشخصية المعنوية.

ثم شرعتْ الحكومة قانون إدارة الألوية رقم(١٦) لسنة ١٩٤٥الذي ألغي بموجبه قانون إدارة الألوية السابقِ لسنة ١٩٢٧، وقد صدرت الإرادة الملكية بتنفيذه اعتبارا من شهر شباط عام ١٩٤٦بسبب تهيؤ الحكومة لتنفيذ ما يتطلب الباب الرابع منه والذي استحدثت فيه الإدارات المحلية لتخصيص المبالغ اللازمة لهذه الإدارات، والتوفيق بين الأحكام القانونية القائمة والأحكام التي تضمنها هذا الباب فيما يختص بالصلاحيات التي تمارسها الإدارات المحلية في الألوية٠وقد تناولها الباب الرابع وبحث عن الإدارات المحلية وكيفية تشكيلها وصلاحياتها ووظائفها ومدى ارتباطها بالسلطة المركزية.ويبدو من هذا القانون انه نص صراحة على الإدارة المحلية بمفهومها اللامركزي في العراق،لكن الإدارات المحلية لم تزاول أعمالها ووظائفها إلا في حدود عام ١٩٥٠.عَدّ القانون المذكور رؤساء الوحدات الإدارية الموظفين الإجرائيين الذين عليهم تنفيذ القوانين والأنظمة والتعليمات والأوامر التي تشرعها الدولة والتي أصدرها مجلس الوزراء أو الوزراء في وزاراتهم، وحقيقة الأمر فان الإدارة المحلية ما هي إلا هيئات استشارية لا تتمتع بالنظام اللامركزي المحلي،وبتعبير آخر أنها لا تتمتع بالاستقلال الإداري،وبذلك كانت الإدارات المحلية عبارة عن هيئات أدارية استشارية تمثل السلطة المركزية في العاصمة بغداد وتنفذ أوامرها وقوانينها وتعليماتها،ولم يشهد العراق حتى نهاية العهد الملكي إدارة محلية ذات استقلال ذاتي وإنما كانت أشبه ما تكون بإدارة أو حكومة الظل تمثل الحكومة المركزية.

إنّ إدارة اللواء المحلية تدار من قبل المتصرف(المحافظ) ومجلس اللواء العام(مجلس المحافظة حاليا)وهما اللذان يمثلانه،وان المادة(٦٠)قانون إدارة الألوية رقم(١٦)لسنة ١٩٤٥ عدّت إدارة اللواء المحلية شخصية معنوية،وتناولت المواد الأخرى من الباب الرابع علاقة الإدارة المحلية بالسلطة المركزيةوتشكيلات الإدارة المحلية ووظائفها وماليتها.وفيّما يتعلق بتشكيلات الإدارة المحلية فقد أوضحتها المواد ٦١و٦٩بانها المتصرف ومجلس اللواء العام واللجنة الثلاثية التنفيذية،أما المتصرف فهو ممثل السلطة التنفيذية في اللواء وممثل مع مجلس اللواء العام في إدارة شؤون اللواء المحلية ويمكن تحديد أهم وظائف المتصرف بوظائف تتعلق بإصدار القرارات وتنفيذها ووظائف تتعلق بالميزانية وأمور الصرف ووظائف تتعلق بمجلس اللواء العام – أهمها إدارة المجلس وانضباطه وتأجيل انعقاده والمصادقة على مقرراته – ووظائف تتعلق بموظفي الإدارة المحلية مثل التعيين والترفيع والتثبيت والنقل،أما مجلس اللواء العام فانه يجتمع مرة واحدة في السنة في أول آذار ومدة الاجتماع شهر واحد وللمتصرف حق تمديد مدة الاجتماع لمدة أسبوعين ويخبر وزير الداخلية بأسباب ذلك،وقد ارتأت وزارة الداخلية جواز اجتماع المجلس في غير شهر آذار إذا وجدت أسباب قهرية لذلك.وحدد القانون- النافذ المفعول- وظائف مجلس اللواء العامة بالمذاكرة بالأمور التي تعرض عليه وواجبات تتعلق بالإدارة المحلية نفسها وواجبات تتعلق بالميزانية والأمور الأخرى التي تهم الإدارة المحلية وواجباته في تقديم الاقتراحات في الأمور التي تدخل في الخدمات المحلية إلى مختلف الجهات والدوائر الرسمية. وأجاز القانون المذكور حل مجلس اللواء العام بمجلس الوزراء وذلك فيما إذا وجد المتصرف ضرورة مبررة لحله،وفي هذه الحالة عليه أن يقترح ذلك إلى وزير الداخلية مشفوعاً طلبه بالأسباب الموجبة وعند موافقة وزير الداخلية يعرض الاقتراح على مجلس الوزراء لإقراره في هذا الشأن،وفي هذه الحالة يجب المبادرة بإجراء انتخابات لجمع مجلس جديد على أن يجتمع خلال ثلاثة أشهر من تاريخ قرار مجلس الوزراء بحل المجلس السابق.ومما يجدر ذكره إلى أن هذه المادة ألغيت سنة ١٩٥٩بعد صدور القانون رقم (٣٦) لسنة ١٩٥٩بعد أن تم حل مجالس الألوية كافة وأعيد تشكيلها من الأعضاء الدائمين فقط وهم ممثلي الوزارات من الموظفين وهم((مدير التربية والتعليم ورئيس الصحة وموظف يحمل أعلى درجة وظيفية يمثل كل من وزارة الزراعة ووزارة الاقتصاد ووزارة الأشغال والمواصلات،وممثل عن كل وزارة من الوزارات الأخرى ذات العلاقة بالإدارة المحلية ورئيس بلدية مركز اللواء،وفي لواء بغداد احد أعضاء مجلس أمانة العاصمة الذي يرشحه مجلس الأمانة)).وخولت المادة الأولى من القانون رقم(٣٦)لسنة ١٩٥٩(قانون تعديل قانون أدارة الألوية رقم(١٦)لسنة ١٩٤٥) الموظفين الإداريين في((الحالات التي يتعرض لها أمن وسلامة الوحدة الإدارية للخطر الشديد حق إصدار أوامر بإلقاء القبض على الفاعلين أو المحرضين من المدنيين وتوقيفهم لمدة لا تتجاوز ثلاثة أيام على أن تحال قضاياهم فورا إلى الجهة القضائية المختصة للنظر في أمرهم وعلى المتصرف إشعار وزيري الداخلية والعدلية بهذه الإجراءات والأسباب المبررة لها بالحال،أما العسكريون فتطبق عليهم القوانين العسكرية)).أما اللجنة التنفيذية الثلاثية فهي تتألف من ثلاثة أشخاص يجري تعيينهم بموافقة مجلس اللواء العام تساعد المتصرف في تنفيذ القرارات التي يصدرها مجلس اللواء العام.

وفيما يخص وظائف الإدارة المحلية بحسب قانون إدارة الألوية رقم(١٦)لسنة ١٩٤٥وتعديلاته حتى سنة ١٩٦١ فكانت كالآتي:فتح وإنشاء الطرق والمعابر الكائنة داخل اللواء وصيانتها عدا ما يعود الإنفاق عليه إلى وزارة المواصلات والأشغال والبلديات بموجب أحكام القوانين المرعية،إصلاح وتجفيف البرك والمستنقعات،تصديق ميزانيات البلديات في اللواء والإشراف على تنفيذها وإذا كانت البلدية مدينة فينبغي مصادقة وزير الداخليةعلى ميزانيتها وإذا كانت مدينة لخزينة الدولة أو بكفالتها فينبغي مصادقة وزير المالية أيضاً،تقرير استيفاء الرسوم والأجور البلدية المبينة في قانون واردات البلدية،تأسيس وإدارة الغرف الزراعية ومزارع وحقول نموذجية وتجريبية ومدارس زراعية ومخازن للآلات الزراعية وتوزيع بعض الآلات الزراعية والبذور مجاناً والقيام بكل ما من شأنه ترقية الزراعة والنهوض بها نحو الأفضل،تأسيس وإدارة المستوصفات البيطرية والقيام بكل ما من شأنه تحسين نسل الحيوانات وإقامة مسابقات للخيل ودفع جوائز للفائزين،العمل على تأسيس وصيانة الأحراش والغابات في الأماكن القابلة لذلك وتحسين نوع الأشجار،تأسيس وإدارة المؤسسات الصحية والخيرية في اللواء،تأسيس وإدارة غرف ومدارس صناعية ومعاهد مهنية ومصانع تتطلبها الحاجة المحلية وإقامة أسواق ومعارض وإعطاء الجوائز للفائزين،تأسيس وإدارة المدارس الابتدائية ورياض الأطفال ومراكز التربية الأساسية ومكافحة ألامية وفق قانون المعارف العامة،تأسيس غرف تجارية وفتح معارض وأسواق والعمل على توسيع أمور التجارة وتزيّد الثروة المحلية،تأسيس مصالح لنقل الركاب وصناديق التوفير،إدارة جميع العقارات والأموال المنقولة العائدة إلى أدارة اللواء المحلية،إدارة المؤسسات التي تنشأ لمصلحة أدارة اللواء المحلية والإشراف عليها،تشييد المساكن وبيعها وإيجارها،تأسيس صندوق احتياط لمستخدمي الإدارة المحلية وإدارته وفق أحكام قانون صندوق احتياط مستخدمي الحكومة.





كما أنجزت الإدارة المحلية خلال السنة(١٩٦٠-١٩٦١) الأعمال الآتية:الأعمال التكميلية:أضافت(٩٦)صفاً إلى المدارس وشيدت(٣٢)سياجاً و(٧)قاعات ورممت(٣) مدارس وأسست(٦)مخازن ومعملاً للألبان في كربلاء واصطبلين لمعامل الألبان واصطبلاً ثالثاً في البصرة،كما أضافت(٢١)غرفة جديدة للمدارس وأنشأت(٨)طارمات وحفرت بئراً ارتوازياً في لواء الحلة وأنشأت حماماً شعبياً في لواء الناصرية وأسست مستشفى للطوارئ في بغداد،فتحت(١١)مدرسة وأنشأت(٣٦) مدرسة جديدة في عموم الألوية العراقية، فتحت (٣) طرق وبلطت(١٩)طريقا آخر وأنهت تسوية أربعة طرق أخرى،المستوصفات والعيادات الخارجية:أسست(٤٧) مستوصفاً وأنشأت(٢٥٠)داراً للسكن،القناطر والجسور:أنشأت(٧)جسور وقناطر،الإنعاش الريفي:أسست متصرفية لواء كركوك– الإدارة المحلية – مركزاً لإنعاش الريف في قرية دارامان الكبير لتطوير وإنعاش القرية العراقية،الإنشاءات الأخرى:انشيء ملعب في لواء الديوانية،وموقفان لمصلحة نقل الركاب في كركوك والناصرية،ومعمل للألبان في كربلاء وآخر في أربيل، وأسست أربع مكتبات في كل من السليمانية والحلة وأربيل والعمارة وثلاث مكتبات في بغداد، كما شيد مقهى عصري في السليمانية وآخر في الرمادي، وتم توسيع ثلاث مدارس في كل من السليمانية والناصرية والديوانية،وأنشأت مدرجات لملعب الموصل، فضلا عن ذلك فقد صرفت الإدارة المحلية في كركوك(٨٥٠٠)دينار على العجزة والأحداث واليتامى وفتح معهد خيري في الرمادي ومعهدان مهنيان في بغداد، كما وزعت وزارة الداخلية مبلغ(٣٨٣٥)دينارا على الجمعيات الخيرية والثقافية والدينية في مختلف الألوية.كما رَصدت الادارة المحلية مبالغَ ماليةً كبيرةً لدعم الاتحادات والجمعيات الفلاحية وأفراد العشائر الرحل والبدو في ألوية الموصل والديوانية وكربلاء والرمادي لقلة الأمطار الساقطة في موسم سنة ١٩٦٠-١٩٦١وكذلك مساعدة الخيول المتضررة بسبب مرض الطاعون.

وبهذا توسعت مهام وواجبات وزارة الداخلية في مختلف مفاصل الحياة وقدمت العون للعديد من شرائح المجتمع العراقي الذي كان شديد المعاناة بسبب الفقر والأمراض والجهل.

عندما أصبح السياب صحفيا

رفعة عبد الـرزاق محمد



في صيف عام ١٩٤٤ انهى بدر شاكر السياب دراسته الثانوية في مدينته البصرة وهو في السابعة عشرة من عمره، وتقدم بطلب الى دار المعلمين العالية ببغداد فقبل فيها فانتقل الى بغداد وسرعان ما اخذ يتعرف على الحياة فيها فانخرط في حلقة صغيرة من الاصدقاء الذين كانوا يقضون وقتهم في المقهى بأحاديث عن الادب والسياسة. وعرفه الادباء ممن كان يلتقي في مقهى الزهاوي او مقهى حسن عجمي، شابا جنوبيا عاشقا للادب والشعر الحديث على وجه الخصوص. وفي مقهى الزهاوي تعرف على ناجي العبيدي صاحب جريدة (الاتحاد)، واخذ ينشر في هذه الجريدة اولى قصائده كما يتذكر الاستاذ محمود العبطة في كتابه عن السياب ثم اخذ ينشر في جريدة (العصور) لصاحبها سليم طه التكريتي، وهي من الصحف القريبة من الحركة اليسارية. وقد نشر فيها قصيدته (في السوق القديم) عام ١٩٤٨ وقد استوحاها من مشاهداته في سوق الرمادي القديم.

وكان بـدر قد تخرج في دار المعلمين العالية في تلك السنة وعـين مدرسا في ثانوية الرمـادي. ولم يلبث في وظيفته هذه أشهـرا قليلة حتى استغني عن خدماته بعد ان قضى اياما رهن الاعتقال بتهمة الاعتقال بتهمة الانتماء للحركة الشيوعية. والحقيقة ان هذه الفترة ١٩٤٩-١٩٥١شهدت اوج نشاطـه اليساري ثـم اضطرابه السياسـي كما يذكر كتـاب سيرتـه. ومما لـه صلة بحديثنـا نذكـر ان الشاعر الكبير محمـد مهدي الجواهـري عينه محـررا ومترجما في جريدتـه (الثبات) التـي اصدرها اثر اغـلاق جريدته الذائعـة (الرأي العام). كما اتصـل بصحف اخرى يمدها بمـا يطلب منـه ترجمتـه مثـل جريـدة (العـالم العربي) التـي نشر فيها ترجماتـه لبعض قصائـد الشاعر التركي الماركسي ناظم حكمت.

وفي عـام ١٩٥٠ تنـادى عدد مـن السياسيـين العراقيين المعارضـين الى تأسيـس حركـة سياسية باسـم (الجبهة الشعبيـة)، وكان لا بـد لهـا مـن اصـدار جريـدة تناسب سياستهـا والاسماء السياسية الكبـيرة التي تضمها (طه الهاشمـي. الشبيبي. الباجه جـي. البصام...)، فاصدرت جريـدة بالاسـم نفسه للحركـة تلك، واضطلـع الصحفي القديـر عبد القادر الـبراك بسكرتاريـة تحريرها (١٩٥٠ – ١٩٥٢). وقد حدثني البراك عن ذلك ذاكرا انـه تعرف علـى السياب في مقهى حسـن عجمي واعجب بمقدرتـه الفائقة في الترجمة مـن الانكليزية، فاخذه الى المرحوم عبد الرزاق الشيخلي احد اركان الجبهة الشعبية وتم تعيينـه في الجريدة. وتولى السياب ترجمة المقالات السياسيـة التـي كانـت تنشرها مجلتـا (الايكونومست) و(النيـو ستيتمان انـد ينشن) وهما المجلتـان اللتان كان مزاحـم الباجه جي يجلبهما للجريدة. وقد حظيت ترجمة السياب بالمشرف الفعلي على الجريدة وهو الشيخ محمد رضـا الشبيبـي. ويجدر ذكـره ان تلك المقـالات المترجمة كانـت تعبر عـن المنهج الليبرالي المعتـدل وهو غير النهج اليسـاري الـذي كان السيـاب يترجمه قبـل انخراطه في هيئة تحـرير (الجبهة الشعبية).

تـرك السيـاب العمل في جريـدة (الدفاع) بعـد ان حصل على وظيفـة في مديرية الاموال المستـوردة العامة، لكنه وجد متنفسـا لشاعريته في مجلـة (الآداب) الصادرة في بـيروت، فاخذ ينشـر فيها نتاجـه الادبي بشـكل منتظم، غـير ان صلته بها بقيـت الى النهاية، وكانـت هذه المجلة (يومذاك!) معتدلة في توجهاتها الادبية الحديثة وتنادي بـالادب الملتزم، وكانت هذه القضيـة محور الحديث لدى الحركة الادبيـة منذ منتصف الخمسينيات كما كان يكتب بعض مـا يجده جديرا بالترجمة مـن الشعر المعاصر في العـالم في شتـى الصحـف والمجلات. وقد جمـع السياب قسمـا مـن هـذه الترجمـات ونشرها في سنـة ١٩٥٥ في كتاب (قصائد مختارة من الشعر العالمي الحديث).

وفي آواخـر عـام ١٩٥٦ وجـد السياب عمـلا مسائيا في جريدة قريبة مـن السلطة هي جريدة (الشعب) لصاحبها يحيى قاسم، وكانت هذه الجريدة معروفة آنذاك بميولها نحو الغرب فعمل محررا في ملحقها الأسبوعي الذي كان يصـدر علـى هيئة مجلة اضافـة الى كونـه مترجما فيها. واستمـر عمله في (الشعـب) الى قيام ثورة تموز ١٩٥٨. وتتنـوع كتابات السياب في هذه المجلـة فهي تتناول نقد القصصيـين كعبد الملك نوري ومهـدي عيسى الصقر، او تصـور شيئا مـن ذكرياته او اجراء مقابـلات صحفية او تتناول مشاهد الحياة اليوميـة. وكتب حوارات باللهجة العاميـة تحـت عنـوان (اسبوعيـات ام أرزوقـي) وهـي مقالات لا تعـدو الحديث النقدي الخفيـف لبعض مظاهر المجتمع، وكان آخرها صدر قبل ثورة تموز بيومين.

وبعـد ثـورة ١٤ تمـوز ١٩٥٨ عمـل السيـاب في جريدة (الجمهوريـة) التي صـدرت مؤيدة للنظـام الجديد، غير انهـا كانـت قريبة مـن الشخص الثـاني في الثـورة عبد السـلام عـارف. ومـا ان انتهـى عهد هـذه الجريـدة بعد الانشقـاق بـين عبـد الكـريم قاسم وعبـد السـلام عارف وبـدأت مظاهـر المرض الوبيل تبـدوا علـى السياب في حركتـه وهزالـه، حتـى انتهى عهـده بالعمـل الصحفي، واكتفى بمراسلة بعض الصحف مثل جريدة الحرية التي كتب فيها فصولا عن تجربته السياسية قبل ثورة تموز.

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير



رئيس التحريـر التنفيذي: علي حسـين

سكرتير التحرير: رفعة عبد الرزاق

ملحق أسبوعي يصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

العدد (5412) السنة العشرون
الاثنين (17) نيسان 2023

www.almadasupplements.com

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون